

الحكومة المغربية تعيد صياغة بروتوكولات الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي



يعقد المغرب اجتماعات مع الاتحاد الأوروبي خلال الأسبوع المقبل لبحث اتفاقيات وبروتوكولات جديدة بشأن الصيد البحري، في وقت تنتهي الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين منذ أربع سنوات في 18/ تموز الجاري.

وسيصح بمقدور المغرب تعديل بعض البنود في الاتفاقيات التي يجب أن تراعي مصالح المواطن المغربي في المقام الأول، في حين أن السابقة كانت توفر مكاسب أكبر للجانب الأوروبي.

وقال خبيران مغربيان إن الرباط تعمل ضمن المراجعات المرتقبة للاتفاقيات مع الجانب الأوروبي على مراعاة المصالح المغربية في المقام الأول.

ودخلت اتفاقية الصيد بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وبروتوكول التنفيذ المرتبط بها حيز التنفيذ في 18 يوليو 2019، وتسمح لـ128 سفينة تابعة للاتحاد الأوروبي من إسبانيا والبرتغال وفرنسا وألمانيا وليتوانيا ولاتفيا وبولندا وهولندا وإيرلندا وإيطاليا والمملكة المتحدة بالصيد في المياه المغربية.

